الأهرام

مـــاذا أعـــدت إيـــران لأوبـــاما؟

في الوقت الذي تقف فيه معظم الدول مترقبة تصريحات ووعود وتحركات باراك أوباما، الرئيس الأمريكي المنتخب، تقوم إيران بإعداد نفسها للتعامل معه، من خلال عدة ملفات تتأرجح بين التعامل والحذر والمواجهة الصارمة، والكثير من الألغام الاستباقية، وتمثل رسالة التهنئة التي بعث بها الرئيس أحمدى نجاد إلى أوباما دليلا علي هذا الإعداد.

د. محمد السعيد عبدالمؤمن

لقد سبق الجميع وأصبح أول رئيس جمهورية إيراني يرسل رسالة تهنئة بانتخاب رئيس أمريكي، وبرغم أن هذه الرسالة قد اثارت لغطا شديدا في الساحة السياسية الإيرانية، إلا أن الجميع اعتبرها نموذجا لسياسة المبادأة الإيرانية، وهي السياسة التي تعتمدها إيران في تحركاتها علي الصعيدين الإقليمي والدولي. لقد أعرب أحمدي نجاد في رسالته عن أمله في أن يلبي أوباما بسرعة ووضوح، الرغبة في التحول الصحيح والأساسي في السياسة الداخلية والخارجية للحكومة الأمريكية، كأولوية أولي ومحورية لخطط حكومته وتحركاتها، كما أعرب عن أمله في أن توقف الولايات المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية لدولته. ويري الإصلاحيون أن رسالة أحمدي نجاد إلي أوباما إجراء مفيد للبلاد والنظام، وصياغته تمثل خطوة ذكية في الاستفادة من الظروف الجديدة للولايات المتحدة، وتدل على استقرار المسيرة الصحيحة لتنظيم العلاقات مع الدول، ومنها الولايات المتحدة، ورغبة المسؤولين الإيرانيين في أن يصنعوا فرصة لإيران لتخفيف الضغط الأمريكي على إيران، لأن وجود مساحة من العلاقات أمر ضروري ومفيد في حل كثير من المعضلات. في حين يرى الأصوليون أنه لا حيلة لإيران سوى أن تتمسك بثوابتها، وهو ما يجعل اللعبة القديمة مستمرة مع تغيير في بعض جزئياتها، فإذا ما اتجه الديمقراطيون إلى السياسات الاقتصادية والسياسية وتركوا التوجه العسكري، فعلى إيران أن تتوقع ضغوطا اقتصادية وسياسية أكثر في عهد أوباما، ومن ثم فإن التفاؤل تجاه سياسة أوباما يبدو نوعا من السذاجة، وعودة للتمسح في الأمركة، وترى القيادة الإيرانية أن انتخاب أوباما دليل واضح على رغبة الشعب الأمريكي إجراء تغيير أساسي في السياسات الداخلية والخارجية لأمريكا، وقد تمثل هذا في تصريحات الرئيس الإيراني ووزير خارجيته والمتحدث الرسمي باسم الحكومة ونائب رئيس البرلمان وغلام علي حداد عادل رئيس الأغلبية فيه، وأن إيران لديها برنامج للتعامل مع الولايات المتحدة، ومن الضروري إعادة قراءة المتغيرات، حيث أكد أوباما أنه أطلع على رسالة الرئيس الإيراني وسوف يدرسها ويجيب عليها، لكنه أكد أنه ليس من المقبول تسلح إيران نوويا، كما يجب أن ينتهي دعمها للجماعات الإرهابية، وقراءة إيران لما يشغل أوباما تجاه إيران جعلها تستنتج نقطتين، هما: عدم وصول البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلة التصنيع العسكري، فضلا عن خشيته أن تصل الأسلحة الإيرانية إلى الجماعات الإرهابية، وهما أمران يمكن تداركهما من خلال الحوار.

إن التوجه الإيراني العام تجاه أوباما يميل إلى الحوار، ووصفت المصادر المقربة من الرئيس نجاد تلك الرسالة بأنها بالونة اختبار قبل بدء أى مباحثات مع الحكومة الجديدة.. فمن الأمور التى استعدت بها إيران للتعامل مع أمريكا، إدخال العلاقات مع أمريكا إلى بؤرة الاهتمام من خلال إثارة القضية على الساحة السياسية الإيرانية، وتوسيع الحوار حولها بين الأصوليين بعد أن كان مقصورا على الإصلاحيين، مع الإعداد الجيد لانتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية، حتى يكون لدى إيران خيارات نوعية من المرشحين للتعامل مع الرئيس الأمريكي الجديد.

وتعمل إيران على دعم الاتصال مع فاليري بومان جارت، أحد أعضاء لجنة نقل السلطة إلى حكومة أوباما، والتى يسمونها الأخت الكبرى لأوباما، أو الجانب الآخر لذهن أوباما، وهي صاحبة علاقات مع الإيرانيين، حيث ولدت في شيراز عام١٩٥٦ م، وكان أبوها من أطباء مستشفى نمازي في شيراز، وله علاقات وذكريات طيبة في إيران(الجدير بالذكر أن من يولد في إيران لا يحصل بالضرورة على الجنسية الإيرانية) وتضع إيران في اعتبارها أن تقوم بترتيبات كثيرة للمفاوضات، لأن القضية النووية لا تسوي بغير تسوية عدد آخر من القضايا المعلقة بين إيران وأمريكا، بعضها يتعلق بالوضع الداخلي في إيران وحقوق الإنسان، وبعضها يتعلق بالشيعة في المنطقة، خاصة في الدول العربية والدول النفطية، وبعضها يتعلق بالأموال الإيرانية المجمدة، وبعضها يتعلق بالعراق وأفغانستان ومنظمة القاعدة، وبعضها يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية وإسرائيل، فضلا عن العلاقات الثنائية. وتعرض إيران الشيعة كقوة إقليمية يمكن أن تمثل قطاعا واضح المعالم في الخريطة الجديدة للمنطقة، والاستعاضة بالتوجه المذهبي عن التوجه القومي لأن التقسيم العرقي والمذهبي أقل خطرا على النظام العالمي الجديد من التقسيم القومي المتعارض مع نظام العولمة، كما تقوم إيران بتطوير فريق المفاوضات حول الملف النووي الإيراني والاستجابة لطلب سولانا، المفوض الأوروبي، باستئناف الحوار حول الملف النووي الإيراني.

ومن الأمور الأخرى التي استعدت بها إيران هو التركيز على فتح آفاق السياحة والاستثمار الأجنبي في إيران، حيث أقيم في طهران مؤتمر، حضره عدد كبير من المسؤولين الإيرانيين والمستثمرين الأجانب، واشتركت فيه٥٨ دولة منها الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا، وتم عرض٢٠٤٩ مشروعا استثماريا، تتضمن إنشاء مناطق سياحية نموذجية ووحدات سكنية ومجمعات للاستراحات على الطرق وتوفير الخدمات لسياحة الطبيعة، والصناعات اليدوية، ودعم السياحة في المناطق الحرة، وإزالة كل المعوقات، ويتم الآن إنشاء بنك للاستثمار السياحي يدعمه البنك الوطني لمنع جوانب المخاطرة في هذا المجال، وتهدف إيران إلى جذب عشرين مليون سائح أجنبي سنويا، باستثمارات قدرها٥٠ مليار دولار خلال الخطة العشرينية، وتأتي أهمية هذا التوجه من خلال فكرة كسر الحصار الاقتصادي الغربي، خاصة الأمريكي على إيران. وفي إطار هذا الاستعداد، تطالب إيران أوباما بإبداء حسن النية للشعب الإيراني بإلغاء جميع أوجه الحظر الظالمة للحكومات السابقة ضد إيران، وأن يراجع السياسة السابقة للسياسيين الأمريكيين، ويدعم هذا التوجه السلمي لإيران استعدادا للمواجهة على جميع الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية، كما يبدو في تولى جيش الحراس مهمة مواجهة أعداء النظام في الداخل والمشاكل المختلفة في المجتمع، باعتبار أن الدفاع عن الأماني القومية ومنجزات الثورة يشمل كل الأبعاد. وكانت قيادة القوات المسلحة الإيرانية قد حذرت القوات الأمريكية في العراق مع اقتراب طائراتها من الحدود الإيرانية حتى لا تتعرض للردع الحاسم من جانب القوات الإيرانية، وقد وصفت وكالة أنباء فارس هذا التحذير بأنه تحذير لأوباما، في الوقت الذي أعلنت فيه تمكن الخبراء الإيرانيين من فك شفرة درع الصواريخ للعدو.

وقد أقامت إيران منطقة بحرية جديدة في ميناء جاسك جنوب الخليج كخط دفاعي بحري، يغطي من مضيق هرمز إلى بحر عمان والمحيط الهندي، يعتمد على تقنيات حديثة أعلنت عنها، ويتزامن مع هذا قيام قوات الأمن والشرطة بأكبر مناورة لإحكام الأمن في العاصمة طهران، تتلوها مناورات أخرى في مختلف المحافظات.

باراك اوباما
الرئيس الامريكي الجديد

النهار

في وجه «بركان الإرهاب» العالمي..
الممارسة الديمقراطية!

غسان تويني

هل شهدت الهند «١١ أيلولها» وستتردد قبل ان تخوض، شأن أميركا، حربها ضد الارهاب العالمي بادئة بباكستان، ولو لم تجرّمها الوقائع... انما فقط لأن عناصر من باكستان ربما، ربما كانت بين الذين قاتلوا أو قُتلوا من غير ان يكون قد تمكن أي تحقيق من الجزم بشأن هويات المنتسبين الى دولتين مختلطتي السكان والهويات والحدود؟.

أم تجد الهند نفسها مضطرة الى مبادلة باكستان التحية بأفضل منها، بالحد الأدنى من التحية، وتقوم حرب بين «ارهابين» تتبرأ الدولتان من مسؤولياتهما، على ادراك من هذه وتلك انها زاخرة بالمجموعات المجهولة الانتساب بل «الفالتة» القادرة على التحرك بمعزل عن دولتها، ولو بالحد الأدنى، أي مثلاً مجرّد «شمسية» دينية لرفع المعنويات؟

الإمكان الثالث هو ان تشتعل الهند بحركات ارهابية من الأرجاء النائية والدويلات المتلاصقة المتداخلة، من غير أن ترفع هذه أو تلك منها رايات عقائدية أو حتى سياسية داخلية... وينتقل العدوان عبر الحدود الفسيحة الى هذه أو تلك من الدول والدويلات المهيأة لمثل هذه التفجيرات المنتشرة جذورها في كل مكان والنابتة في كل ارض؟...

وتمتد الحرائق كبقعة زيت محترقة!!!

وتشتعل هكذا كل آسيا وصولاً الى حدود الهند مع السند، وإلى افريقيا، بركاناً ارهابياً صافياً، ولو «مقسطاً»!!!

•••

ما يبدو طبيعياً توقعه، في ظل «عدوى الإرهاب» التي جعلت الأنظار تتجه الى التساؤل عن أي «بن لادن» يمكن ان يكون كامناً، هو أو «قاعدة» ما، أو أي «طالبان» ولو خلف جناح صغير من «المقاتلين» المدربين تنوعت وتعددت مشاركاتهم في مجزرة «تاج محل» وما تفرّع منها هنا وهناك وهنالك... والذي يهم العالم الأوسع هو ألا تكون بذور العدوى وجسورها مهيأة للانتقال الى جبهات جديدة كمطاردة حملة جوازات سفر بريطانية أو أميركية أو اسرائيلية شأن ما حصل في مواقع ثانوية في الهند وتمتد «العصابات» الإرهابية في زيّ «نقابة» تجد لنفسها محالفات طبيعية في كل منطقة مضطربة أو هي تخشى فجأة أن تنقل اليها اميركا حربها العالمية ضد الارهاب، فأحرى بها اذاً أن تبادر الى اشعال حرائق لردع النار بالنار!

•••

كل ذلك والأكثر يفرض علينا، في عالمنا العربي الكامنة حرائقه تحت رماد قليل الكثافة هشّها، أن نبادر لا الى اطفاء الحرائق حيث نقدر فحسب، بل الى ان نحصّن أنظمتنا بقدر متزايد من الديمقراطية ومؤسساتها ومن اعتماد «ثقافة السلام» والتزام السعي الى تعميمها.... وهذا ما قالت التعليقات العقلانية في الهند انه أوقف امتداد «بقعة زيت» الإرهاب وتحوّلها حرباً أهلية طائفية مهولة الحجم، وهو الممارسة الديمقراطية وتحرّك مؤسسات الدولة الديمقراطية، وقيامها بواجبها الأمني غير منازعة الشرعية.

... وتبقى الأمثولة التي تعنينا مباشرة في لبنان. وهي بكل بساطة سهلة التحقيق!

ما يهمنا هو عدم تفجّر أي بركان ارهابي، فتسيل رغوته النارية وتغمر كل لبنان. فحذار «اللعب بالنار»!!!

وحذار التلكؤ في اقتناص فرص المفاوضة على كل حدود وبنوع أخصّ حمل العدو الاسرائيلي، بالضغط الدولي، على تأكيد الهدنة بالحصانة الدولية الممكنة. والانطلاق وراء كل فرصة للمفاوضة على السلام لأن المفاوضة يمكن ان تصبح بحد ذاتها رادعاً للعدو عن مغامراته المعهودة.

الذي حمى الهند على ضخامة حجمها هو بالذات ما يمكن ان يحمينا: الوحدة الوطنية في وجه انقسام طائفي محتمل بتمدد مضاعفاته عبر الحدود... فحذار اللعب بنار الطائفية وحذار استدعاء «نقابية» الإرهاب مثلاً عبر «جند شام» ما مجهولي الهوية ولا هدف سياسياً ظاهراً لهم غير ما يصح وصفه بـ«العنف الصافي». ثم وحذار خصوصاً امتداد الإرهاب وهو غير معلن عبر الحدود غير الواضحة.

•••

نظر الى الانتخابات المقبلة على انها هي، بسلميتها التي يجب صونها مهما كلّف الأمر، صمام الأمان والبديل من امتداد بقعة الزيت المشتعلة عبر الحدود ولو كانت بعيدة... فكيف وهي اقرب مما نقرّ ونعترف!

وليكن تضامننا الميثاقي الديمقراطي، عبر الخصومات السياسية، هو سلاحنا بلا هوادة في مكافحة أي لجوء الى العنف مهما بدا بريئاً، لأن اللعب بالنار سيشعل البركان الارهابي من حيث لا نريد ولا ندري.

وليلبِّ كل فريق منا، بل كل واحد أحد أية دعوة الى المسالمة ولو بدت طوباوية!!!

فالنار لن ترحم، متى اندلعت، احداً ولن تميّز بين واحدنا والآخر! لا يساراً ولا يميناً... لا في السلطة ولا خارجها...

السفير

المرجعية الدينية وبناء الدولة في العراق

هاني فحص

بصرف النظر عن الإطار الفقهي الاختصاصي، ومع احترامنا الشديد له، يعرف كل من يتابع العراق، أن هناك إصرارا لدى المرجعية الدينية الإسلامية الشيعية في النجف على التمايز عن تيار أو مسلك ولاية الفقيه، خاصة لجهة امتدادها إلى شؤون الدولة وإدارتها، هذا الإصرار يظهر على ألسنة وأقوال المتصلين بتلك المرجعية من بعيد أو قريب، وفي المجال السياسي والديني، اعتماداً على ما يتصل من السيرة العملية لهذه المرجعية بالمسألة، ولاية الفقيه والدولة، وعلى المصرح به من آرائها الفقهية المثبتة في نصوص معروفة.

من دون أن تكون هذه المرجعية معنية بالتظهير الدائم لموقفها، تجنباً لإثارة الحساسيات أو دفع الاختلاف الى مستوى الخلاف، كما هو متعارف عليه في المجال الفقهي بمعنى الإقرار والاعتزاز بالتعددية في الرأي والرؤية الفقهية. غير أن هذا الأمر لم يمنع كثيرا من كبار تلامذة هذه المرجعية، ممن يعدون في الطبقة الثانية أو الثالثة علمياً في حوزة النجف (مع الشك في وجود الطبقة الثانية بعد المراجع) الى الكثرة الكاثرة من فضلاء الحوزة وطلبتها، امتدادا الى بعض الناشطين في العملية السياسية من المدنيين المتدينين الذين انخرطوا في أحزاب سياسية دينية وما زالوا أو تركوا أو المستقلين.. لم يمنع هؤلاء جميعاً من الحديث عن تصورهم للدولة وضرورة أن يكون رأي الفقه أو الفقيه حاسما في دورها وإدارتها للشأن العام.. على الرغم من توكيدهم أنهم ليسوا من مؤيدي ولاية الفقيه أو الدولة الدينية، وان كان كثيرون يرون في هذا الطرح شأنا يقع وراء ولاية الفقيه لا أمامها، إذ هو يحيل على تعددية في الرأي الفقهي لا ضابط لها في المقام العملي، فيما الولي الفقيه معين، بطريقة أو بأخرى، ويمارس دوره الملزم من ضمن قنوات ومؤسسات واضحة المعالم، وان كان كل ذلك يحتمل الخطأ أو الاختلاف أو الخلاف أو الحصرية التي تضيق من فرص حرية الرأي وأحيانا كثيرة حرية التعبير أو التغيير أو التصويب.

أي ان ولاية الفقيه تحيل الى نظام فقهي سياسي يضيق ويتسع، بينما اشتراط الفقه على الدولة من دون ولاية الفقيه يحيل الى الفوضى التي لا يمكن اعتبارها في هذه الحال ناتجاً للحرية، بل هي فوضى الاستبداد الى حد ما.. غاية الأمر أن المستبد في حال قد يكون واحدا وفي حال أخرى قد يكون متعددا، فإن كانت الحال الأولى منتجة على حساب الحرية، فإن الحال الثانية معطلة ومغذية للانقسام والصراع، أي تعطيل الدولة بالفقه، الذي يمكن أن يسهم في بناء الدولة وإدامة إنجازها، من خلال أمرين.

الأول: هو تحويل نظام القيم المنظومة في إطار فقهي الى مدونة أخلاق سياسية، ينبني عليها مسلك اعتراضي أو احتجاجي لا يتخلى عن أولوية الدولة، وموصول بالأمر الثاني وهو الاقتصار على الدور الإرشادي غير الإلزامي للفقيه، أي دور النظارة، بطريقة لا تفسح في المجال لتعاطي الفقيه بالتفاصيل، ولا حتى بالكليات التي هي أقرب إلى التدبير الميداني، التي تحتاج الى خبرة سياسية مختلفة عن خبرة الفقيه، تمكن السياسي من ابتداع الوسائل والطرق العلاجية لأي أمر إداري أو سياسي عام من دون استحضار لمستوى نظري أو علمي يسوّغ أو يساند.. وفي حالات كثيرة تتحول ممارسات السياسي ومبادراته ولمعاته في مفاصل حساسة الى حاملات حقيقية لإسهامات نظرية في السياسة والإدارة، أي ان النص السياسي والإداري يترتب على الواقعة بدل أن تترتب الواقعة عليه... وتبقى الضمانة هي أن يكون السياسي كائنا عضويا بالمعنى الاجتماعي، أي موصولا بهموم الوطن والمواطن وأهل الخبرة، وعلى رأسهم الفقهاء، وعلى رأس الفقهاء المراجع الكبار، وعلى أساس الشراكة في الرأي ومن دون إلزام، مع إتاحة النقد دائما. هذا الكلام له مناسبة... وهو العملية السياسية أي بناء الدولة بكل متفرعاتها في الإدارة والسياسة، في العراق... حيث تفاقم القصور السياسي والتعدد السياسي التقابلي أي الصراعي في لحظات حرجة من تاريخ العراق الذي يتشكل الآن بحساسية مفرطة، تفاقم القصور مع نزوع كل الأحزاب السياسية الدينية (فتوى عبد الكريم زيدان بحرمة تصويت الحزب الإسلامي مع الاتفاقية، مع الشك بأن يكون القرار الحقيقي للحزب كذلك.. ولكن حوّل الفتوى إلى ذريعة لأمور أخرى) إلى تحويل المرجعية الى عباءة لتغطية توجهاتها وخلافاتها قصراً، ولو من دون أي تواطؤ مع هذه المرجعية التي تتحمل النتائج من دون شراكة في مقدماتها.. وقد تضطر المرجعية عندما تلتفت الى خطورة هذا المسلك السياسي، الى التوقف أو الانسحاب، وهنا تتعرض لحملات احتجاج من قبل المتخاصمين، فإذا ما حاولت أن تدلي برأيها بشكل حاسم، أي أن تمارس شيئا من ولاية الفقه بدل الفقيه، اعتبر ذلك تدخلا في غير محله واعتبر إعاقة للعملية السياسية وبناء الدولة. من أين يأتي هذا الكم من الالتباسات؟ يأتي من حال العراق والطبقة السياسية الشعبية خصوصا، حيث كانت بعد الاحتلال كما قبله منقسمة الى قسمين، قسم الداخل الذي فقد كثيرا من قدراته على الإنتاج السياسي والاجتماعي والإداري بسبب فترة التعطيل القسري من قبل النظام البائد، وقد طالت كثيرا، ما يعني أنه كان بحاجة الى إعادة تأهيل.. لم تتم حتى الآن وان كانت هناك جهود مشكورة في المستوى الإداري المباشر فقط.. أما القسم الثاني فهم الآتون من تاريخ طويل من النفي القسري، حيث انفتح أكثرهم على معارف وعلائق وخبرات جديدة ومتعددة الى حد التناقض، تبدأ من لبنان مروراً بسوريا وكل المنافي الأوروبية والآسيوية والأميركية، حيث شهد تاريخهم كثيرا من الانشقاقات والمراجعات والتقاطعات والصراعات التي جعلتهم أكثر شتاتا وأقل قدرة ورغبة في التوحد وحمل مشروع واحد، وأثرت كذلك في أهليتهم للاندماج مع الداخل والإسهام في استخدام خبراتهم المكتسبة في إعادة تأهيل الداخل.. فانعكست هذه التعقيدات صراعات لم تخل من تقاطعات لأسباب حزبية أو عائلية بين الداخل والخارج، ونفعية في كل حال، وصراعات بين الداخل من جهة والخارج من جهة، إلى صراعات من داخل الداخل والخارج على السواء، ما أتاح فرصة لمزيد من الفساد وفتح شهية تكوينات أهلية عشائرية وغيرها على المال العام وعملية إعادة الإعمار التي تضاف الإعاقات الداخلية لها الى الإعاقات الخارجية فتبدو كأنها معطلة الى حد بعيد والى حد أقل في كردستان في الشمال... هذا الى ما كان من آثار هذه البنية الرخوة من أثر على العملية السياسية التي استطاعت أن تمر في مخاضات صعبة اجتازتها بنجاح ما، بينما غرقت في مخاضات أخرى.. وهنا كانت مبادرات المرجعية الى تسهيل العملية السياسية وتنشيطها تعويضاً عن النقص في أداء الطبقة السياسية، ما جعل موقع المرجعية في حالة من الضرورة القصوى داخل تلك العملية، ودفعها بدوره الى المتابعة نهوضا بتكليفها الشرعي في معناه الوطني.. وقد ساعدت اللمعات الكبيرة في أداء المرجعية في تغطية بعض الالتباسات التي تأتي من جهة الطبقة السياسية وتناقضاتها، لتكون هذه سبباً مباشراً في تعاطي المرجعية في ما ليس هو شأنها الأول أو ليس شأنها أولا، أو قبل غيرها. هذا الكلام ينتهي الى قول آخر.. يبدأ القول من أن العملية السياسية في العراق وبناء دولته لن يتما على خير إذا ما استمر هذا الخلط العشوائي بين الديني أو الفقهي وبين السياسي. وبين القيادية السياسية البراغماتية والقيادة الدينية المبدئية. علماً بأن هناك تقدماً على هذا الطريق برغم كل الانكسارات والعثرات والحماقات.. ما يقتضي أن تعمد المرجعية الدينية، ونساعدها، الى الاستراحة والانصراف الى إعادة تأهيل المجتمع الأهلي على فكرة الدولة من خلال ترسيخ نظام القيم الدينية ذات المضمون الوطني الملزم. إضافة الى مهمة تاريخية ووطنية، وهي إعادة تأهيل الحوزة، الى المشاركة الراجحة والفاعلة في عملية إنتاج مكثفة للمعرفة بشروطها القديمة والجديدة، حتى لا تبقى الحوزة مشدودة إلى العاصمة وإدارة الدولة ساهية عن حالها، متيحة لقليلي البضاعة العلمية تعويض النقص الطبيعي في دورهم المعرفي والرعائي الاجتماعي، بالإقامة الدائمة في الشارع السياسي حيث تتعرض كتل اجتماعية واسعة بسبب الفقر والبطالة والجهل والتعصيب والتحريض، الى إنتاج الفوضى وإتاحة الفرص للنشاط الاستخباراتي من الداخل والخارج لتوظيفها ضد الدولة والمجتمع. أي أننا بتنا في العراق.. بحاجة الى مرجعية تطل على السياسة لماماً من دون مانع من أن تطل السياسة عليها دواماً.. ولكنها تطل على الجانب الرعائي الإرشادي والأخلاقي. من شأن المرجعية التي يكفي علمها واختصاصها تنشيط وضمان عملية بناء الدولة إذا كان هنا لدى الطبقة السياسية مشروع حقيقي لبنائها، وإلا فإنها سوف تسقط فشلها على المرجعية اذا استطاعت أن تلتف على هذه المرجعية وتعطي انطباعا بأنها أوكلت اليها التفكير في تفاصيل بناء الدولة بدل أن نعالج من داخلها عوامل عجزها أو قصورها أو تقصيرها في هذا الأمر... إن العلم الفقهي الذي تتقنه المرجعية، على فضاء ثقافي واسع كما نعرف، هو ذو طابع نظري يتعاطى مع الكليات بجدارة عالية... أما بالشأن السياسي فهو في الأعم الأغلب شأن فني لا يخلو من علم، وإداري أي شأن تفاصيل، وهذا ليس من شأن العلماء إلا في حدود... أما من يتصدى لولاية الفقيه أو تصدى فعلا، فنحن نعرف أنه عمد سابقا أو لاحقا الى اكتساب خبرات إدارية وقيادية ميدانية، لا نعرف كثيرا عن طريقته في اكتسابها، وحتى دون أن نكون مضطرين للمجاملة بالموافقة على أصل المسألة أو على الأداء في كل شيء، وهم لا يدعون العصمة وإن عصمهم أنصارهم لغاية أو من دون غاية.

الرأي

في أزمتنا مع الدستور

زهير المخ

ثمة تفاؤل لدى العراقيين بمستقبل الديمقراطية في بلادهم، ليس لاعتبارات واقعية، بل لأنه الشعور الوحيد الممكن تصوره.

وقد بدأ هذا الشعور يتقهقر على نحو ملحوظ عندما صار مبدأ التوافق سابقاً للعودة إلى الدستور، وطغى التلوث في المفاهيم والمصطلحات والعقول لدرجة أننا بهدلنا الدستور من خلال استغلاله كأداة تبرير ووسيلة لنشر الضبابية في أذهان الناس، بل يمكن القول إنه لم يعد لهذا التعبير أية علاقة مع أية منظومة دستورية وأي قاموس حقوقي أو أي قاعدة ناظمة للحياة السياسية العامة.

وأبعد من الشعور بالتفاؤل أو بعكسه، يبقى الخطاب السياسي العراقي مصاباً بحالة مرضية قصوى من التلوث حيث يتحول من خلاله الدستور إلى استعراض كلامي ولعبة رموز تعمق الهوة بين الخطاب والواقع.

هذا التلوث مرتبط بالبديهيات وغالبا على مستوى الألف والباء في الثقافة السياسية، حيث تظهر في السوق السياسية العراقية مصطلحات تبدو أولا بريئة ونابعة من حرص على الدستور ثم تعمم هذه المصطلحات في سجالات متلفزة دونما معايير لتتحول إلى نظرية تؤسسه لمؤتمرات وكتابات ومواقف ونزاعات وحزبيات.

إن التدهور في القيم التأسيسية العامة وضربها عمدا وتخريب العقول هو بالأحرى أقصر الطرق إلى الاستبداد، حيث يعيش العراق اليوم وسيلة من الإخضاع تحت ستار الدستور ولجعل النظام بكامله غير قابل للحكم. وقد تنبّه إلى هذا التناقض غير داعية عراقي، ولكن محاولات معالجته بقيت، في الإجمال، غير مقنعة لإغفاله تلك العلاقة الحميمة بين مدى الولاء لنصوص الدستور ومدى تطابق هذه النصوص مع تطلعات المجتمع أو على الأقل مع تطلع الفئات المؤثرة سياسياً فيه. وإذا كان ثمة غموض متعمد في عدد من الصياغات الدستورية، فإن هناك حاجة ماسة إلى ترميم العقول والعودة إلى قواعد الإعراب وألف باء مفاهيم بديهية.

في هذا المضمار يجدر التأكيد على أن روحية أي دستور وهدفيته ترتكز على تسيير شؤون الدولة يوميا وباستمرارية، وكل وقف لهذا التسيير هو خرق للدستور. فالحكومة، هنا، ليست سوى سلطة إجرائية وليست هيئة حوار وليس الائتلاف الحكومي الواسع مجلسا نيابيا مصغراً.

ويستعمل الدستور العراقي عبارة إجرائية بشأن السلطة التنفيذية، واختزال المشاركة في الحكومة بات منحى تسلطياً لاكتساب موقع لا الانخراط في شأن عام أوسع وجامع.

كما أن البرلمان هو المكان الدائم للحوار، وهذا ما ركز عليه واضعو الدستور، إلا إذا كان الكيان العراقي وطنا قيد التأسيس الدائم.

أما الدولة فهي التي تمتلك وحدها القوة المنظمة، إضافة إلى أن المرجعيات في تفسير الدستورية المستقرة والقضاء وعلماء الدستور، هي الجهات المعنية في تفسير النصوص الدستورية وليس كل سياسي وكل عابر سبيل.وفي الشؤون الدستورية خاصة مجال الاجتهاد محصور نسبيا وعلى المستوى العالمي والمقارن، على عكس التوسع في الاجتهاد في القوانين المدنية وقانون العقوبات وتشريعات التجارة والتبادل والإدارة العامة. ويبدو أن ضعف تجربة الدولة العصرية، وضعف التسليم بها مقابل الولاء لتشكيلات تجمّعيّة، دينيّة ومذهبيّة وإثنيّة، إضافة إلى ضعف التقليد السياسيّ وعدم الاحتكام إلى المؤسسات، ساهمت جميعها في اختلاط بين مفهوم المواطنة بالهويّة الطائفيّة، ومفهوم الدستور بالمسلّمات المطلقة. ربما يصح، هنا، إبراز عدد من المفارقات اللافتة بين دلالات بعض النصوص الدستورية من جهة والذهنية أو العقلية التي يجري من خلالها التعامل مع تلك النصوص من جهة أخرى، من منظور الثقافة السياسية الذي يجري من خلاله فهم وإدراك النصوص وطريقة استخدامها في الحياة السياسية اليومية، أي في لغة الثقافة السياسية السائدة والمعاشة. فمن النصوص التي تذهب في اتجاه التشديد على حقوق المواطن تشدّد على تمتع جميع المواطنين بالحقوق المدنية السياسية، إضافة إلى صون الحرية الشخصية ، ناهيك عن النص على حرية الاعتقاد .

في هذا المجال، لا يشكل النص الدستوري المذكور أعلاه أي قطيعة جذرية مع الماضي، فقد تقلص دور المواطن الفرد، ليفرض عليه بدواعي الأمر الواقع، خيار الانتماء الحتمي للطائفة أو الإثنية وممثليها السياسيين: فإذا كبرت الدائرة تحكمت أكثرية طائفية بأقلية طائفية، وإذا صغرت الدائرة، غلب التمثيل الطائفي على التمثيل الوطني.

هكذا تكاد تدور محنة المواطن العراقي في دائرة مغلقة.

فهل استطاعت بعض بنود الدستور فتح ثغرة نحو أفق من المواطنة المستقلة؟ أين تقع المواطنة وحقوقها السياسية في هذا الحراك الطائفي؟

ربما أن ثمة دينامية ما من العلاقات الزبائنية تربط ما بين المواطن وطائفته أو إثنيته، حيث يجري في هذه الدينامية من العلاقات، إعادة تجديد لما كان ابن خلدون سمّاه بالولاء العصبوي – الديني، وهو ولاء، حسب تحليل ابن خلدون، لا يقوم فقط على النسب والوازع الديني فحسب، بل أيضا على المصلحة. وهذا الولاء من شأنه أن يحوّل الطائفة أو الإثنية إلى عصبية، أي إلى مشروع سياسي يتم من خلاله توصيفات ابن خلدون : الانقياد و الانتظام و المناصرة و الالتحام و النعرة. إزاء وضع كهذا، ينبغي التذكير بحقيقتين قد تغيبان عن الذهن: أولى هذه الحقائق أن العراقيين مرغمون على العيش المشترك، لا لسبب إلا لأن الأطياف العراقية جميعها غير مستعدة لقبول أي اتجاه يخالف هذا الاتجاه حاضراً ومستقبلاً.

وإن كان الإقرار بالعيش المشترك أولاً، تبرز الحقيقة الثانية وهي أن النصوص الدستورية قد تتعرض لتعديلات جوهرية أم لا أو انتكاسات هنا أو هناك، ولكن الثابت أن الكيان العراقي دخل منذ أبريل ٢٠٠٣ في مرحلة نوعية جديدة لا محيد عن التراجع فيها.